The International Monetary Fund's Role in Guiding Iraqi Economy After 2003

Abdullah Rizk, Said Khaled Salman*
Faculty of Business Administration, Jinan University, Beirut, Lebanon
* saeed07806640010@gmail.com

KEYWORDS: **International Economy, Economic Reform, International Monetary Fund, Iraqi Economy, Income.**

https://doi.org/10.51345/.v34i3.792.g389

ABSTRACT:

The International Monetary Fund played an important role in guiding the Iraqi economy after the US invasion of Iraq in 2003. The Iraqi economy was affected by the massive economic transformations and the decline in oil production and natural resources. Therefore, the Iraqi government was forced to request financial support from the International Monetary Fund. The International Monetary Fund provided the necessary financial and economic support to the Iraqi government. The fund directed the government in implementing economic reforms to achieve economic and financial stability in the country. The mechanisms used by the fund to achieve this goal. Analyzing these mechanisms helps assess the impact of economic reforms on the economic and financial situation in Iraq. Based on this analysis, it can be determined whether the current reforms are sufficient to bring about improvement or if further reforms and economic measures are needed.

دور صندوق النقد الدولي في توجيه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

أ.د. عبدالله رزق، سعيد خالد سلمان*

كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، بيروت، لبنان

* saeed07806640010@gmail.com

الكلمات المفتاحية | **الاقتصاد الدولي، الاصلاح الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، الاقتصاد العراقي، الريع.**

Crossref doi https://doi.org/10.51345/.v34i3.792.g389

ملخص البحث:

يمارس صندوق النقد الدولي دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003. اذ تضرر الاقتصاد العراقي جراء التحولات الاقتصادية الهائلة وانخفاض إنتاج النفط والموارد الطبيعية. الامر الذي دفع بالحكومة العراقية لطلب دعم مالي من صندوق النقد الدولي. كما عمد صندوق النقد الدولي الى تقديم الدعم المالي والاقتصادي الضروري للحكومة العراقية. كما وجه الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد. لقد تناول البحث الآليات التي اتبعها الصندوق لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، كون تحليل هذه الآليات يساعد في تقييم تأثير الإصلاحات الاقتصادية على الوضع الاقتصادي والمالي في العراق. وبناء على هذا التحليل، يمكن تحديد ما إذا كانت الإصلاحات الحالية كافية لتحقيق التحسن أو إذا كان هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية.

المقدمة:

ان صندوق النقد الدولي ليس مصرفاً للتنمية كما يظنه البعض ولا مصرفاً مركزياً عالمياً، ولا وكالة دولية قادرة او راغبة على اجبار اعضائها على انتهاج اي سبيل، كما يظنه البعض الاخر. فصندوق النقد الدولي هو مؤسسة تعاونية انضمت الى عضويتها طوعاً مجموعة من الدول تقدر الان بنحو (185) دولة عضو، ادراكاً منها لمزايا التشاور مع الدول الاخرى في إطار هذا المحفل الدولي من اجل الحفاظ على استقرار نظام التسويات الدولية لكي تتمكن من تسوية المدفوعات بالنقد الاجنبي فيما بينها بيسر ودون ابطاء.

مشكلة البحث:

يسعى البحث الى الإجابة على التساؤل المحوري مضمونه ما هو دور صندوق النقد الدولي في توجيه الاقتصاد العراقي بعد 2003؟

وتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي الاليات التي يتبعها الصندوق في تحقيق الإصلاح الاقتصادي؟
- ما هي طبيعة الاتفاقيات التي ابرمها الصندوق مع العراقي في إطار الإصلاح الاقتصادي؟

– ما هو تقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن صندوق النقد الدولي قد لعب دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، من خلال تقديم الدعم المالي والاقتصادي اللازم للحكومة العراقية، وتوجيهها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال طبيعة الاقتصاد العراقي المتعكزة على القطاع النفطي التي باتت تلقي بظلالها على مجمل الاقتصاد، ان تحديد الآليات التي اتبعها الصندوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد. ومن خلال تحليل هذه الآليات، يمكن تحديد ما إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها قد أدت إلى تحسين الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد، أو إذا كان هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات والتدابير. الاقتصادية.

المبحث الأول: اتفاقات صندوق النقد الدولي ودورها في توجيه الاقتصاد العراقي بعد 2003

دخل العراق بعد عام 2003 في مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تتطلبها معالجة الاختلالات الاقتصادية الموروثة فضلا عن تلك الناتجة عن الوضع الحالي ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولم يكن السير في طريق الإصلاح الاقتصادي بدافع الرغبة العراقية فقط بل بتأثير حاسم ومباشر للعامل الدولي الذي يلعب في حقيقة الأمر الدور الأول في رسم الخيارات الاقتصادية والتنموية للعراق حالياً ومستقبلاً في ضوء التوجهات المنبثقة من العولمة.

وتتضمن هذه الإصلاحات الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد على مختلف المستويات، وتقليص الدعم أو تغيير شروطه ودعم القطاع الخاص وتحرير الأسعار وغيرها من الإجراءات التي يمكن إدراجها تحت عنوان عام واحد هو اتجاه الاقتصاد العراقي نحو نظام السوق. مما يعني تحولاً جوهرياً عن النمط الذي كان سائداً قبل عام 2003 من استبدال للآليات المتبعة سابقا والمستندة على تدخل الدولة في كل مفاصل الاقتصاد والمجتمع، إلى آليات أخرى تلعب فيها السوق دوراً حاسماً.

المطلب الأول: اتفاقية المســـاندة مع صـــندوق النقد الدولي (Stand– By Arrangement) (SBA)

بدأت مسيرة العراق في الإصلاح الاقتصادي وكما تبين في الفصل الثاني منذ عام 1987 ولكن هذه الإصلاحات جاءت بدون الاستعانة بالمؤسسات الدولية وتفتقر إلى الأسس العلمية والمنهجية الاستراتيجية في وضع برامج الإصلاح. ولكن بعد عام 2003 وبسبب المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي وجدت الحكومة العراقية الجديدة نفسها أمام تحديات كبيرة جداً ومشاكل اقتصادية كثيرة واختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد العراقي وكان خيارها هو القيام بإصلاحات اقتصادية كثيرة واسعة النطاق في السنوات القليلة ألمقبلة لتشجيع البلد لإطلاق كافة الإمكانيات الاقتصادية الكامنة.[1]

بدأ صندوق النقد الدولي بعد عام 2003 يتعامل مع العراق كبلد عضو فعال، فأخذ يتعاون معه من ناحية القروض والمساعدات وإبداء المشورة الاقتصادية. ونتيجة لهذه العلاقات بين العراق وصندوق النقد الدولي قام العراق بإبرام اتفاقية الترتيبات المساندة في (2005/12/23) والتي حصل العراق بموجبها على قرض يعادل (475.4) من حقوق السحب الخاصة إي ما يعادل (744) مليون دولار أو نسبة (40%) من الحصة حيث وافق المجلس التنفيذي للصندوق على الاتفاقية مع العراق تستمر لمدة (15) شهراً لتمدد مرة أولى في (2007/3/12) ومددت مرة ثانية لغاية (2007/12/28) وطلب العراق أن يمدد هذه الاتفاقية لغاية (2007/12/28) وبموجب هذه الاتفاقية انخفض دين العراق بنسبة (30%) من الدين الكلي و (30%) عند توقيع الاتفاقية مع الصندوق و (20%) عند الانتهاء من تنفيذ هذه الاتفاقية والتزام العراق بكافة شروطها.

وقد تمخضت هذه الاتفاقية من النقاشات في الاجتماعات التي حضرها ممثلو الصندوق مع المسئولين من الحكومة العراقية. ويهدف البرنامج إلى تحقيق الإصلاحات الهيكلية واستقرار الاقتصاد الكلي ويمهد إلى تخفيض ديون دول نادي باريس بمقدار (80%).[2]

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين الواقع الاقتصادي في العراق ووجوب التغييرات الجذرية فيه خاصة انه يحمل في طياته الكثير من المشاكل والاختلالات الاقتصادية والهيكلية هذه خطوة من الخطوات المهمة نحو التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وتحفيز الاستثمار الأجنبي والقيام بالإصلاح الاقتصادي الشامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح عمل السياسات الاقتصادية ومجابهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وكذلك معالجة الاختلالات الهيكلية والقضاء على البطالة والتخفيض من حدة الضغوط التضخمية وإصلاح الدعم الحكومي ومن أهداف هذه الاتفاقية هو معالجة الديون الخارجية المترتبة على العراق.

وتهدف اتفاقية المساندة المعلنة بين العراق وصندوق النقد الدولي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي ومؤشرات الاقتصاد الكلي وترويج عمليات النمو الاقتصادي ومن ثم التحول نحو مرحلة التنمية الاقتصادية والبدء بعمليات الإصلاح الأساسية ومنها الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي والإصلاح الاجتماعي ويمكن إبراز أهم الأهداف المعلنة ضمن اتفاقية المساندة (SBA):[3]

1- **تخفيض الديون الخارجية المترتبة على العراق بنحو (80%)**

2- **إصلاح الدعم الحكومي: يتعين** على الحكومي إلغاء الدعم الحكومي الشامل وغير المنتج والذي يفتقر إلى الكفاءة بشكل تدريجي في الوقت الذي تسعى فيه إلى ضمان حماية الفئات الفقيرة وهذا يتضمن.

أ- إدخال جميع أنواع الدعم المالي في الميزانية بطريقة تعكس تكاليفه الإجمالية.[1]

ب- إنشاء برنامج للانتقال من الدعم الشامل إلى شبكات الحماية المستهدفة ذات الكفاءة والقدرة على توفير حماية كافية للفئات الضعيفة والفقيرة.

ج- إجراء توعية عامة ومشاورات لضمان حصول على مشاركة واسعة وتشجيع الإصلاحات الخاصة بالدعم الحكومي.

3- **تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار**: والهدف منها إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار الخاص وإيجاد فرص عمل لكثير من القوى العاملة العراقية وتخفيض نسبة البطالة وهذا يتضمن:

أ- أن يتم تطوير النظام القضائي والإمكانات القانونية في هذا المجال لضمان حماية الملكية الخاصة ومصداقية العقود.

ب- إن يتم تطبيق قانون الاستثمار وإقرار قانون تجاري جديد وتطبيقه.

ج- تحسين وتسهيل تأسيس الإعمال التجارية وتسجيل الملكية للحصول على قروض والتعامل مع الرخص والتجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود مع التركيز على توفير فرص العمل.

د- وضع استراتيجية لإعادة هيكلية الشركات العامة وخصخصتها وإدارتها على أسس اقتصادية بما فيها إنشاء صندوق ملكية الدولة لإدارة الممتلكات الحكومية على أسس تجارية وجذب المستثمرين وتشجيع المشاريع ضمن تلك الشركات.[4]

هـ-إيجاد برامج تعتمد على القطاع الخاص في تنشيط الأعمار الإسكاني.

4- **إعادة هيكلة القطاع المالي**: والهدف من هذا تشجيع المدخرات العامة والاستثمار ومن اجل تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار والنمو وستواصل الحكومة جهودها في إصلاح القطاع المالي وهذا يتضمن.

أ- إعادة هيكلة المصارف الحكومية.

ب- تهيئة الظروف المناسبة لتعزيز النظام المالي في العراق وزيادة إمكانية الحصول على خدمات الائتمان من قبل الشركات التجارية والإفراد.

ج- تهيئة بيئة مؤآتية للمنافسة والنمو بالعمل المصرفي الخاص وإعادة هيكلة المصارف الخاصة وتعزيز دورها في الحركة المصرفية بشكل عام.

د- تسهيل مشاركة المصارف الخاصة في تقديم الخدمات المتعلقة بالحسابات المالية الحكومية ودفع الرواتب للموظفين والمتقاعدين.

5- **تطوير شبكات الحماية الاجتماعية**: تعمل الحكومة على تطوير شبكات الحماية الاجتماعية من اجل حماية الفئات الأكثر ضعفاً من السكان وتعويضهم عن الآثار السلبية التي تخلفها التغييرات السياسية والاقتصادية وهذا يتضمن: (5)

أ- القيام بحملات توعية جماهيرية لتحشيد الدعم الواسع للإصلاحات.

ب- بناء القدرات الخاصة بإدارة المعلومات والإحصاء ضمن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من اجل وضع ضوابط معتمدة تعرف عن طريقها الأسر الفقيرة والمؤهلة.

ج- تحسين تغطية شبكة الحماية الاجتماعية على أساس التحليل الدقيق مع الأخذ بمبادئ النزاهة والمسالة.

6- **إصلاح القطاع الزراعي وإدارة المياه**: تهدف تنمية القطاع الزراعي إلى خلق قطاع مستقر قادر على المنافسة من أجل تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل المناطق الريفية وخلق فرص عمل فيها وتوسيع النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة الطبيعية وهذا يتضمن:

أ- تهيئة بيئة ملائمة للقطاع الزراعي يعتمد على السوق ويديره القطاع الخاص مستمر وقادر على المنافسة ضمن سياسة حكومية صحيحة.

ب- رسم سياسة زراعية متماسكة تتكامل مع السياسة الغذائية والتجارية والصناعية وإدارة الموارد الطبيعية إضافة إلى سياسة تطوير الأسواق الزراعية.

ج- رسم سياسة تمويلية تشمل الموارد العامة والخاصة لغرض دعم سياسات القطاع الزراعي والإصلاح المؤسساتية والإصلاح البنى التحتية.

7- **تحفيز الحكومة العراقية على تحقيق أهداف الألفية لغاية 2030 بطريقة كفوءة ومستدامة** ولتحقيق هذا الهدف تعمل الحكومة على ما يلي:(6)

أ- تخفيض عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر بمعدل الثلث.

ب- تخفيض نسبة البطالة إلى النصف ومضاعفة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة للقطاعات غير الزراعية.

ج- تحسين نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة (25%) وتحسين معدل إكمال الدراسة إلى (25%) وتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالتعليم وزيادة الميزانية المخصصة للتعليم من (3.5%) إلى (5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

د- زيادة الإنفاق في المجال الصحي من (2.5%) إلى (4%) من الناتج المحلي الإجمالي كحد ادني وتامين حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية.

المطلب الثاني: انعكاس اتفاقية المساندة على الاقتصاد العراقي

إنَّ المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تعمل على تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي في جميع الدول وتحاول هذه المؤسسات من فرض جملة من الإجراءات منها:[7]

1- إزالة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وإفساح المجال ما أمكن لقوى السوق وقانون العرض والطلب ولدور القطاع الخاص في شتى المجالات الإنتاجية والخدمية.

2- اعتماد سياسة انكماشية لإعادة توازن الاقتصاد قوامها الإصلاح الضريبي وترشيد الإنفاق العام بما في ذلك تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي.

3- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع عمليات الخصخصة إي تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

4- تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتذليل كافة الصعوبات التي تقف إمام الاستثمار الأجنبي.

وفي ادناه تحليل المؤشرات الداخلية في الاقتصاد العراقي وفق المراجعات الدورية لاتفاقية المساندة:

1- الموازنة العامة:

شهدت الموازنة العامة في العراق تحديات كبيرة وضغوطات عميقة تمثلت بالظروف الاستثنائية التي عاشها العراق على طوال أكثر من عشرين سنة على التوالي. أماّ بعد عام 2003 كان للتغيرات الجذرية التي شهدها الاقتصاد العراقي اثراً في تحميل الموازنة العامة أعباء أنماط جديدة من الإنفاق العام لم يكن لمعظمها وجود من قبل مثل زيادة رواتب القطاع العام وزيادة رواتب المتقاعدين ومخصصات شبكات الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى نفقات أعمار البلاد كل هذه الأمور أدت إلى زيادة التحديات التي واجهتها الموازنة العامة لذا وجب على الحكومة العراقية القيام ببعض الإصلاحات في الموازنة العامة بهدف معالجة العجز الذي استمر لفترة طويلة من الزمن.[8]

إن من أهم الإصلاحات التي أجريت على الموازنة العامة في العراق هي اولا التقديرات العلنية للموازنة العامة بعد أن كانت تعد من أسرار الدولة أماّ في الوقت الحاضر فتنشر في وسائل الإعلام والصحف ويطلع عليها الجميع سواء كانوا من ذوي الاختصاص أو حتى المواطن العادي، الامر الذي يعد من قبيل الشفافية ويتيح المجال امام المختصين لمعرفة جوانب الانفاق ومدى جدواها. أماّ الإصلاح الثاني الذي اجري على الموازنة العامة فهو تغير نظام التبويب من خلال تطبيق نظام جديد عرف (إحصاءات مالية حكومية)، سمي بنظام التبويب (GFS) حيث يتميز هذا النظام بكونه يتم على مستوى عالي من التقدير ويحتوي على تفاصيل في تحليل بيانات النفقات والإيرادات وانه يتناسب مع الواقع الجديد في العراق.

2- الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وان تذبذب حجم الناتج المحلي الإجمالي محكوم عليه بالتذبذب بإيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية ومن الصعب السيطرة عليها والتحكم بالكميات المنتجة التي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية.[9]

يلاحظ إنّ الناتج المحلي الإجمالي بلغ في عام 2004 نحو (33185.6) مليون دينار وقد ارتفع هذا الناتج بمعدل نمو سنوي قدرة (18.1%)، واحتل قطاع النفط المرتبة الأولى في مكونات هذا الناتج حيث تقدر مساهمة تمويله (80%) أما القطاع الصناعي فقد بلغت نسبة مساهمته (2%) والقطاع الزراعي بلغت مساهمته (5%)، أما في عام 2008 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (53205.2) مليون دينار حيث ارتفع هذا الناتج بمعدل نمو سنوي قدره (9.6%)، أماّ مساهمة القطاعات الاقتصادية بلغت مساهمة القطاع النفطي (56.17%) ومساهمة القطاع الزراعي (3.34%) والقطاع الصناعي (1.495%).[10]

أماّ بالنسبة لتقديرات اتفاقية المساندة للناتج المحلي الإجمالي فقد قدرت الاتفاقية الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 (33182.0) مليون دينار وبلغ نصيب الفرد منه (0.951) دينار وفي عام 2008 ارتفع هذا الناتج إلى (70578.0) مليون دينار وكان نصيب الفرد منه (2.321) دينار[11].

ويعود السبب في ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى ارتفاع أسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي في العراق وكذلك زيادة صادرات النفط العراقية وعند مراجعة البيانات المتوفرة عن الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (1980- 2008) تبين إن أعلى نسبة ارتفاع للناتج سجلت في عام 2008 إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (53205.2) مليون دينار وسجلت أعلى معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي في عام 2008 حيث وصلت هذه النسبة إلى (2.321) دينار للفرد[12].

لقد أكدت اتفاقية المساندة على إمكانية زياد موارد الدولة المالية وتنويع مصادرها وذلك من اجل المساهمة في حل مشاكل الأعباء المالية التي تراكمت على العراق منها الديون الخارجية والتعويضات بالإضافة إلى إعادة أعمار العراق ومن هذا الجانب نلاحظ إن اتفاقية المساندة حققت هذا الغرض من خلال زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي ولكن ليس بالمستوى المطلوب أماّ موضوع تنويع مصادر الموارد المالية فلا يزال النفط يشكل المصدر الرئيس من مصادر هذه الموارد ولا بد من تقليل الاعتماد على مصدر النفط في تمويل متطلبات الإنفاق العام.

3- البطالة:

لعل أهم التحديات التي واجهها العراق بعد عام 2003 هو الشروع بسرعة وبخطى حثيثة في سياسات الإصلاح الاقتصادي بما تتضمنه من إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والاعتماد على اقتصاد السوق ومن بين خطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق هو التصدي لمشكلة البطالة والحاجة إلى تنويع القاعد الاقتصادية لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وذلك من خلال اعتماد القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو والعمالة وتتجه السياسة على المدى القصير والمتوسط لتشجيع الاستثمار في أنماط الإنتاج الكثيفة العمل وهو مالم يحصل حتى كتابة هذه السطور. أما في المدى البعيد فمن المتوقع إن يكون نقص العمالة المحلية إحدى محددات النمو وعليه يترك لقوى السوق الاختيار وتتضمن آليات العمل لمواجهة مشكلة البطالة تحت ظروف وتحديات الإصلاح الاقتصادي من منظور الرؤية المستقبلية والتي تحتاج إلى تضافر كافة الجهود والعمل كحزمة متكاملة مع كل المحاور بالإضافة إلى التخطيط لأعداد القوى العاملة وأهمية التدريب والتعليم مع ما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.[13]

يمثل ارتفاع البطالة أحد المؤشرات على تدهور الوضع الاقتصادي في العراق عموماً والذي يعود في بداياته إلى عام 1990.أما بعد عام 2003 وما ترتب عنها من توقف شبه كامل للقطاعات الاقتصادية في العراق وتسريح إعداد كبيرة من بين دوائر الدولة ومؤسساتها العسكرية فقد تركت هذه الحالة أثرها في ارتفاع معدلات البطالة واعتماد معظم دوائر ومؤسسات الدولة على الموارد النفطية في تغطية نفقاتها مما أسهم في انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة نظرا لعجز القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص في خلق الفوائض الاقتصادية المتمثلة بزيادة الإنتاج والإنتاجية.

4- التضخم:

كان من بين أهداف الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 هو الحد من المعدلات المرتفعة للتضخم ووضع الآليات التي من شانها التخفيف من حدة التضخم وذلك من أجل إيجاد التوازن الاقتصادي بين

القطاعات كافة واستقرار الاقتصاد من خلال السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة والحد منها من اجل تحسين واقع الاقتصاد العراقي.(14)

كانت معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2004- 2008) في عام 2004 تقترب من (26.9%) حيث وصلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (8815.6) وبلغت أعلى نسبة للرقم القياسي لهذا العام إلى (8.5%) في شهر تشرين الأول.

أماّ في عام 2008 وبعد تحسن الوضع الاقتصادي في العراق انخفضت معدلات التضخم إذ بلغ هذا المعدل (12.9%) وسجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في للعام نفسه (24851.2) ويعود السبب في انخفاض معدلات التضخم هذه إلى السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتحكم بسعر صرف الدينار العراقي.

إما بالنسبة إلى تقديرات اتفاقية المساندة بحسب المراجعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة نلاحظ ان معدل التضخم في الاقتصاد العراقي بلغ نحو (31.7%) إما في عام 2008 وبعد تحسن الوضع الاقتصادي قدر معدل التضخم في العراق بنحو (22 %).(15)

يلاحظ أنّ أعلى معدل للتضخم في العراق في عقد التسعينات حيث بلغ (351.4%) في عام 1995 بينما اقل معدل للتضخم في بلغ (1.3%) في عام 1986 يتلوها معدل (2.9%) في عام 2008، إن هدف الإصلاح الاقتصادي في إطار اتفاقية المساندة المنشود في التخفيض من حدة معدلات التضخم المرتفعة كان واضحاً وبشكل كبير وذلك من خلال السياسة التي اتبعها البنك المركزي العراقي من اجل بلوغ أهداف الإصلاح الاقتصادي ومحاولة السيطرة على الأسعار وتحديد أسعار صرف الدينار العراقي فكل هذه الأمور أدت بالنتيجة إلى تخفيض معدلات التضخم في العراق إلى (12.9%) في عام 2008.

5- الدعم الحكومي:

تحتل سياسة دعم أسعار المستهلك أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي ضمن البرامج الاقتصادية لما يحققه هذا الدعم من رفاهية المستهلك والمجتمع من خلال المحافظة على الدخول الحقيقية لإفراد المجتمع أو تدخل الدولة في توفير السلع سواء المنتجة محلياً أو المستوردة للمستهلك بسعر أقل وتتحمل بذلك الفرق بين السعرين، حيث كانت خطط التنمية القومية تخصص مبالغ كبيرة لدعم السلع والخدمات أما بعد عقد التسعينات كان لموضوع الدعم الحكومي أثره البالغ على مستوى المعيشة في العراق، كان هناك دعم للمشتقات النفطية ودعم للبطاقة التموينية وأخذت مخصصات الدعم الحكومي تزداد بشكل كبير(16).

أماّ بعد عام 2003 تغير الوضع في العراق واخذ العراق بجملة من الإصلاحات الاقتصادية ضمن اتفاقيات تهدف بالأساس إلى معالجة المشاكل المتوارثة من زمن طويل ومعالجة الأعباء المترتبة على العراق وضمن برنامج

الإصلاح الاقتصادي في إطار اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي التي كانت إحدى أهدافها هو تخفيض مخصصات الدعم الحكومي ومنها:[17]

أ- تخفيض مخصصات دعم المشتقات النفطية لأنها تشكل ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة وانتشار الفساد المالي والإداري إذ اتسعت عمليات التهريب إلى الخارج بسبب انخفاض أسعار المشتقات النفطية في العراق.

ب- تخفيض مخصصات دعم البطاقة التموينية تدريجياً نظراً لما يشكله هذا الدعم من أموال كبيرة من الموازنة العامة في العراق.

ج- اتساع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية باعتبار تخفيض مخصصات كل من دعم أسعار المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وسيعاد توزيعها على الفئات الفقيرة في المجتمع.

المبحث الثاني: سياسات الإصلاح المالي والنقدي في العراق

ان الإجراءات التي تنطوي عليها السياستان المالية والنقدية تعد مؤشر بالغ الأهمية لجودة الأداء في أي دولة فتتناسق عملها يفضي الى وضوح الرؤية المستقبلية لصناع القرار الاقتصادي وما يلاحظ على السياسة المالية في العراق عجزها عن معالجة الازمات الاقتصادية لسنوات خلت نتيجة اعتماد تمويل الموازنة على إيرادات النفط المتذبذبة بسبب عدم استقرار الأسعار في الأسواق العالمية لذلك لابد من إعادة هيكلة النفقات والايرادات في الموازنة العامة بتطبيق عده إجراءات منها تخفيض النفقات بشقيها الاستثماري والتشغيلي وتنويع مصادر الإيرادات ويأتي هنا دور السياسة النقدية في تخفيض سعر صرف والتمويل الغير مباشر أي شراء الأوراق المالية الحكومية من السوق الثانوي وإصلاح نافذة العملة وكذلك حفز الاستثمار العيني وزيادة الطاقات الإنتاجية الوطني[18].

المطلب الأول: سياسات الإصلاح النقدي

تشير منهجية التصحيح الاقتصادي الى ان لأدوات السياسة النقدية دوراً متميزاً في سياسة إدارة الطلب وذلك من خلال ما يسمى بالطريقة النقدية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتستند هذه الطريقة الى التمييز بين الاحتياطيات الدولية ونظيرتها والنقود المحلية فضلاً عن كون ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية ففي الاقتصادات المفتوحة وبافتراض ثبات سعر الصرف فان عرض النقد متغير تابع يتأثر بفائض وعجز ميزان المدفوعات وهذا الافتراض يختلف عن نماذج الاقتصاد المغلق التي تفترض عرض النقود متغيراً مستقلاً ويمكن اشتقاق علاقة مقيدة تربط بين الائتمان المحلي والتغير في الاحتياطيات الدولية.[19]

لقد انصب واقع الاجراءات التي اعتمدتها الحكومة لرسم تلك السياسة باتجاه الادوات المباشرة على نحو واسع جداً مقابل محدودية الاستخدام للأدوات النقدية غير المباشرة لاسيما ما يتعلق بعمليات السوق المفتوح وذلك لعدم وجود سوق نقدية متطورة غنية بالأدوات المالية المتنوعة والمتعددة الاصدار وايضاً في مزادات الائتمان والتي ابتعدت كلياً عن آلية السوق في عملها واتخذت شكل الاقتراض الاتفاقي.

فاذا ما استعرضنا الاجراءات الاصلاحية التي اعتمدت في حينها حول السياسة النقدية وفي ادواتها المباشرة وتحديداً اسعار الفائدة سنجد ان البنك المركزي العراقي قد عمد الى الاستمرار في التدخل عند تحديد تلك الاسعار فيما يخص المصارف كافة (الحكومية، العامة والخاصة، التجارية، والاستثمارية) وباتجاه رفعها من أجل التأثير على الكتلة النقدية المتزايدة وهي محاولة لامتصاص فائض السيولة وايضاً بهدف تحقيق الأرباح.

بالمقابل ايضاً فأن المصرف المركزي وبموجب الصلاحيات المخولة له قانوناً قد خلق حالة من عدم المنافسة ما بين اسعار الفائدة المفروضة على القروض التنموية الممنوحة من قبل المصارف الاختصاصية (الزراعي، الصناعي) من جهة وما بين مثيلاتها الممنوحة من قبل المصارف التجارية من جهة اخرى عندما حدد اسعار الفائدة على القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف الاختصاصية بنسبه تقل بـ(5) نقاط عن اسعار الفائدة القصيرة الاجل التي تستوفيها المصارف التجارية على القروض المقدمة من قبلها وايضاً في ابقائه على اسعار الفائدة المنخفضة المفروضة على حوالات الخزينة بواقع 7% متبعاً بذلك سياسة خفض كلفة التمويل عن طريق ما يسمى بسياسة النقد الرخيص (Cheap Money Policy) على اساس الخفض المباشر لكلفة خدمة الدين العام الامر الذي تسبب في ارتفاع هائل في التكاليف غير المنظورة لخدمة الدين العام وتراكمها بصورة آلية والناجمة عن تضخم كلفة المعاملات في الموازنة العامة.[20]

وازاء ما تقدم فأن المصرف المركزي العراقي قد استمر في التحكم بسياسة اسعار الفائدة من دون ان يعمل على تحريرها.

وبدلاً من ان تعمد السياسة النقدية الجديدة الى اصلاح سعر الصرف في محاولة لتقليل التفاوت ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي من خلال الشروع في عمليات السوق المفتوح انصبت السياسة النقدية باتجاه الجوانب التنظيمية اكثر من قدرتها على ادارة الموجودات النقدية والتي تطورت بعد تطبيق مذكرة التفاهم وبالاتجاه الذي يحقق نوعاً من الاستقرار في سعر الصرف، وبالعكس فأن بروز السوق الثانوية (السعر الموازي) غير القانوني قد احتل مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي ولعب دوراً في استقطاب حيازات المقيمين من النقد الاجنبي محدثة نوعاً من النظام المرن للصرف والذي بات هو المعيار الاول في الكثير من المعاملات والتوازنات الكلية في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي والذي جعل من الاجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية في محاولة لتقليل التفاوت ما بين سعري الصرف (الرسمي والموازي) وتعزيز الثقة بالعملة العراقية وكبح جماح التضخم

عن طريق زيادة عدد شركات الوساطة المالية التي تتعامل في بيع وشراء العملات الاجنبية وفي اعطاء الحق والسماح للعراقيين والمقيمين بفتح حسابات لهم بالعملات الاجنبية في المصارف العراقية[21].

مما تقدم يظهر بأن توجه السياسة النقدية التي اعتمدها المصرف المركزي من خلال الاجراءات في عام 1996 قد استندت إلى تطبيق الادوات النقدية المباشرة بشكل اوسع كونه محكوماً بتنفيذ توجيهات وقرارات السلطة التنفيذية (وزارة المالية) حيث لم تعط الاستقلالية التامة للمصرف بما يمنع من التدخل الحكومي ويسمح له ان يمارس وظيفته الاساسية في تنفيذ السياسة النقدية على اسس اقتصادية من خلال استخدامه للأدوات النقدية غير المباشرة والتي تعتمد على قوى السوق[22].

المطلب الثاني: سياسات الإصلاح المالي

تتسم السياسة المالية في العراق بانها مرنة تجاه تغيرات أسعار النفط الخام اذ ان أي ارتفاع في الإيرادات النفطية ولو كان ملموسا يؤدي الى زيادات اكبر في الانفاق العام كما شهدت السياسة المالية بعد 2003 تغيرات في مسارها ولكن لم تخرج عن كونها متغيرا تابعا لتقلبات أسعار النفط الخاص مع ضعف الإيرادات الأخرى من الضرائب والرسوم[23].

بدلاً من ان تعمد السياسة المالية الجديدة في العراق على التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر اساسي للإيرادات العامة من خلال توسيع مصادر الدخل الاخرى متمثلة في تحسين واقع السياسات الضريبية وتنشيط العمل المصرفي لجذب الادخارات وتوظيفها وتحقيق زيادة في الفوائض المالية للمشروعات العامة وتحسين واقع عمل القطاع الخاص، الا ان تردي الوضع الامني ابقى على حالة الاعتماد على العوائد النفطية في عمليات التمويل وبنسبة شكلت ما يقارب (92%) من اجمالي الايرادات العامة للعامين (2003-2004) وكذا الحال بالنسبة للأعوام القادمة والتي ستكون فيها الايرادات مرهونة بكميات الانتاج والتصدير والاسعار العالمية والتي تخضع دوماً لعوامل عدم الاستقرار والاختناقات، الا ان التحول الذي شهدته السياسة المالية في العراق هو في اعتمادها على استراتيجية معلنة واضحة المعالم تكون فيها الموازنة موحدة واضحة المعالم وفي متناول الجميع عبر وسائل النشر المتعددة وتخضع مصروفاتها والتخصيصات إلى الشفافية في الصرف والمحاسبة وبما ينسجم وقانون الادارة المالية الصادر عن مجلس الحكم والذي يلزم حالة الضبط للإيرادات والنفقات بعد ان كانت الاستراتيجية في السابق تقوم على السرية التامة مفتوحة نحو الزيادة غير المحدودة وتخضع لأوامر الصرف التي يصدرها الرئيس السابق، ومع ذلك فأن المدة التي اعقبت انتهاء الحرب شهدت حالات متعددة من الصرف خارج الموازنة من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) او من قبل مجلس الحكم او الحكومات التي اعقبتها ونشرت في وسائل الاعلام وعلى لسان العديد من المسؤولين الكثير من تلك الحالات

والتي استخدم معظمها كأداة للضغط السياسي على الخصوم والتي بررتها حالة الفوضى السائدة الامر الذي تسبب في ضياع وسرقة الكثير من الموارد واحدثت سوءاً في التخصيصات [24].

لقد شهدت السياسة المالية جملة من التحولات فيما يختص بالبنى التحتية وتحديداً في المجال القانوني لها والتي شهدت تغييراً بما يتلاءم والواقع الاقتصادي الجديد عبر تشريع العديد من الاوامر والقوانين على الصعيد المحلي والخارجي، فالتغيير الاول انصب في جانب السياسة الضريبية حيث صدرت الاوامر (37، 49، 84) عن سلطة الائتلاف المؤقت تم بموجبها خفض معدلات الضريبة على دخول الافراد وارباح الشركات حيث المزيد من الاعفاءات الضريبية وزيادة المبالغ المعفاة من الضرائب على الدخل الواردة في البند رقم (1) و (5) من المادة (12) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982، وفي تعديل نسب الضرائب المفروضة على الدخل بما لا يتجاوز (15%) في اقصاها بعد ان كانت تصل في السابق إلى (40%)، وهنا لابد من الاشارة إلى انه تم لأول مرة اخضاع موظفي القطاع العام لتحمل العبء الضريبي اسوة ببقية شرائح المجتمع من اجل ضمان تحصيل عائدات ضريبية كافية دون تحميل فئات المجتمع الاخرى اعباء النسب الضريبية المرتفعة. اما ما يتعلق بالسياسة الكمركية فكان صدور الامر رقم (38) والذي بموجبه تم استحداث ضريبة موحدة تفرض على جميع السلع الواردة إلى العراق باستثناء المواد الغذائية والادوية وبنسبة (5%) من قيمتها الخاضعة للضريبة، لكن بالمقابل فقد استمر اعفاء كافة الكيانات والاشخاص التابعين لقوات الاحتلال وشركاتهم والمتعاقدين معهم من الباطن من دفع الضرائب والرسوم الكمركية وذلك بهدف تهيئة المناخ الملائم لتدفق وعمل الشركات في الداخل وتحقيق اقصى الارباح[25].

وبالرغم من التخفيض الحاصل في معدلات الضريبة وفي الرسوم الكمركية وتوسيع الوعاء الضريبي وذلك بإلغاء استثناء دخول الموظفين من الضرائب على الدخل الا ان الايرادات الضريبية لم تتجاوز ما نسبته (0.6%) من اجمالي ايرادات الموازنة العامة للعام (2004) حيث شدة التهرب الضريبي والوضع الامني الذي أثر سلباً على عمل الجهاز الضريبي والفساد الاداري في الاجهزة الضريبية وضعف الوعي الضريبي لدى الكثير من شرائح المجتمع والذي انعكس بشكل قيام الكثير من دافعي الضرائب بتهديد وحتى قتل بعض من موظفي دائرة الضريبة.

والتغير الثاني هو في آلية ادارة الدين العام الداخلي فقد تم اعادة النظر في سياسة النقد الرخيص المتبعة في السابق لتمويل الدين الحكومي وتغيير جهته صوب السوق الثانوية وتطوير مؤسساتها وادواتها وذلك بإصدار قانون ادارة الدين العام رقم 94 لسنة 2004 المتضمن تعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية بالمزايدة وفقا لآلية السوق وقيام المصرف المركزي بمهمة الوكيل المالي عن وزارة المالية في ادارة مزادات حوالات الخزينة قصيرة الاجل بدلا من الاقتراض الاتفاقي كما في السابق[26]. ان تطبيق تلك الاستراتيجية يفترض ان يؤدي الى

تحسين فرص الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم وذلك باحتواء السيولة النقدية والسيطرة على مناسيبها وتوظيف تدفقاتها لصالح سد العجز في الموازنة، كذلك فأن تلك السوق اصبحت المؤشر الواقعي يسترشد به في تحديد معدلات الفائدة التوازنية وذلك عبر تفاعل عرض الاموال المعدة للإقراض والطلب عليها، هذا وقيم المزاد الاول لحوالات الخزينة بتاريخ 2004/7/18 بمبلغ اصدارية (150) مليار دينار ولمدة استحقاق امدها (91) يوماً وبسعر قطع (6.8%)[27].

اما التغيير الثالث فتمثل في الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع نادي باريس حول تسوية الدين العام الخارجي لأن الارتفاع الكبير في مستويات الدين والذي سببته سياسات النظام السابق وضخامة التعويضات المتوجب على العراق دفعها تعد من العقبات الرئيسة امام اعادة بناء القدرات الاقتصادية للقطر، لذا فأن الاتفاق الذي توصلت اليه الحكومة مع اعضاء نادي باريس في تشرين الثاني من عام 2004 يعد خطوة مهمة باتجاه الاقتدار على تحمل الدين في الامد الطويل اذ بموجب هذا الاتفاق سيتم خصم ما نسبته (80%) من الدين العام الخارجي المستحق لأعضاء النادي والبالغ (21.018) مليار دولار حيث ذكر النادي بأن جميع تلك المبالغ تعود إلى قروض تم التعاقد عليها قبل العام 1990 والتي احتسبت من دون الفوائد على التأخير ووفق النسب المثبتة في العقود الاصلية، الا ان صندوق النقد الدولي قد قدر اجمالي تلك الديون لدول النادي بما يقارب (42) مليار دولار مع الفوائد المتأخرة والتي تشكل ثلث الديون الخارجية الكلية على العراق والبالغة (125) مليار دولار يعود الجزء المتبقي منها إلى دول من خارج اعضاء النادي كالدول العربية وان (12%) منها ديون لمصارف تجارية[28].

وبموجب الاتفاق فأن خفض الديون سيتم وفق ثلاث مراحل[29]: المرحلة الاولى تم بموجبها الغاء (30%) وبشكل فوري عند الاعلان عن الاتفاق وهي تعادل الفوائد المتأخرة وبالمقابل حصل العراق على معونة مالية من صندوق النقد الدولي بنحو (436) مليون دولار لدعم عمليات الانعاش الاقتصادي وبشروط ميسره في إطار ما يسمى ببرنامج (المعونة الطارئة لمرحلة ما بعد الصراع) (EPCA) بعد ان قدمت الحكومة العراقية رسالة نوايا (LOI) إلى الصندوق بينت فيها السياسات الاقتصادية التي تنوي تنفيذها.

اما المرحلة الثانية فتقضي ايضا بإلغاء (30%) من اجمالي الدين ويبدو ان على الحكومة العراقية ان توضح بموجب رسالة ثانية إلى الصندوق في خريف عام 2005 الالتزام بالاتفاقية المسماة (SBA) اذ سيطبق بموجبها العراق برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية لمدة ثلاث سنوات يتمثل في تقليص دور الدولة في الاقتصاد واعادة هيكلة القطاع العام وفي اصلاح السياسة المالية وترشيد الانفاق العام لاسيما في الفقرات المتعلقة بالنفقات التحويلية المخصصة لبرامج الدعم وفي تطوير شبكات الامان الاجتماعي بما يضمن دعم بعض الاسر الهامشية (الحدية) التي ستتضرر من جراء تطبيق تلك الاصلاحات.

اما المرحلة الثالثة فيتم فيها الغاء (20%) من اجمالي الدين بعد ان يكمل العراق اصلاحاته الاقتصادية ليتبقى من مجموع الدين ما قيمته (7.8) مليار دولار على ان تبدأ الحكومة العراقية بالتسديد عام 2011 ولمدة (23) سنة وبشروط ميسرة فيما يتعلق بالفوائد.

ان ما توصلت اليه الحكومة العراقية من اتفاق حول خفض الديون الخارجية لاسيما مع اعضاء نادي باريس يعد سابقة كبيرة لم تسنح للكثير من الدول المدينة اذ سيتمكن العراق بموجب هذا الاتفاق الدخول في مفاوضات لتسوية بقية الديون مع الدول من خارج اعضاء النادي اذ تأتي اهمية هذه الاتفاقية كونها تعد معياراً لحسم بقية الديون على اساسها وفق مبدأ المعاملة بالمثل بشرط ان لا تقل نسب خفض الدين عن ما تم الاتفاق عليه مع نادي باريس وكما حصل مع روسيا عندما الغت (90%) من ديونها على العراق[30].

أن عملية الانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام أكثر حرية تقتضي أن يبدأ الإصلاح بالسيطرة على عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[31].

المبحث الثالث: مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي للصندوق

ان الحديث عن مستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عشرون عاما على تغيير النظام السياسي فيه يدفعنا لان نتتبع مسيرة الإصلاح في تلك السنوات التي كما تبين لنا انها كانت مسيرة محفوفة بالإخفاقات في ظل تدخلات المؤسسات المالية وهيمنتها على تلك العمليات المالية والنقدية من جهة فضلا عن ضعف الدور العراقي في النهوض بالواقع الاقتصادي في ظل ريعية الاقتصاد وتنامي الفساد.

تناول المبحث تقييما عاما لتجربة الإصلاح الاقتصادي وكذلك متطلبات القيام بإصلاح اقتصادي فاعل وأخيرا تم التطرق لمستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق.

المطلب الاول: تقييم تجارب الاصلاح الاقتصادي في العراق

بنظرة فاحصة لسياسات الصندوق عقب 2003 يمكن استشفاف جملة من الأمور التي انعكست على مسيرة الإصلاح الاقتصادي في العراق.

أ- فشل التحول السريع:

ما أن شارفت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية بالانتهاء واحتلال العراق وسقوط النظام السياسي السابق حتى اتجه البلد إلى حالة من الفوضى والفراغ السياسي نجم عنه تفكيك في تركيبة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية مروراً بحالة من التشوش الكامل وتوقف شبه تام في الخدمات الاساسية وشيوع اشكال جديدة من العنف والجريمة المنظمة اصابة الشلل التام كافة مرافق الحياة، بالمقابل جاءت القرارات التي

اصدرتها سلطة الاحتلال ممثلة بالحاكم المدني للعراق (بول بريمر) لتزيد من الوضع المتأزم وفي مقدمتها القرار رقم (2) لعام 2003 المتمثل بإلغاء وزارتي الدفاع والاعلام وحل جميع التشكيلات الامنية وباقي التشكيلات المسلحة وتوقف قسم آخر من الوزارات عن العمل ليرتفع بذلك عدد العاطلين عن العمل إلى ما يزيد على (3) مليون عاطل اصبحوا بدون دخل الامر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات الفقر وشكل ذلك عامل تغذية للجريمة والعنف[32]، والتي تزامنت مع القرارات ذات الشأن الاقتصادي التي اعلن عنها الحاكم المدني المذكور بضرورة التحول السريع (علاج الصدمة) نحو اقتصاد السوق بناء على دراسات اعدتها المراكز البحثية التابعة للولايات المتحدة الامريكية ومنها مؤسسة هيرتاج فاونديشن (Heritage Foundation) وامريكان انتربرايز انستيتيوت (American Enterprise institute) والتي اوصت بخصخصة القطاع العام وتحويل 194 شركة حكومية إلى القطاع الخاص بأشراف من قبل شركة تي بي وودز كوربوريشن (T.P woods corporation) المتخصصة في تنمية القطاع الخاص وكذلك بالسماح للاستثمار الاجنبي دون ان يهيأ المناخ الملائم ولا التوقيت المناسب لذلك.

لقد شكلت تلك الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق تحديات اضيفت إلى تلك التي تواجهها سلطة الاحتلال والمتمثلة في حفظ الامن وبعث الاستقرار وازالة مظاهر العنف والتخريب والاحتكام إلى القانون واعادة الاعتبار إلى مؤسسات الدولة.

لقد ارتأت الولايات المتحدة الامريكية اعادة تشكيل العراق من منظور ليبرالي يقوم على اساس انه لا يمكن ارساء نظام ديمقراطي في ظل غياب اقتصاد السوق ولإنجاز ذلك لابد من العمل في مسارين:[33] **الاول**: تفتيت القطاع العام عبر خصخصته بما يشكل إنموذجاً يحتذى به من قبل بقية دول المنطقة وبالتخلص من كل ما يمت بصلة للنظام السابق على ان لا تحول ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص العراقي فقط بل إلى الشركات الدولية (متعددة الجنسية) مقابل تقليل مساهمة الشركات المختلطة.

الثاني: الاخذ بسياسة الباب المفتوح عبر فسح المجال امام التدفقات الاستثمارية الاجنبية بنوعيها المباشر وغير المباشر وفي كافة القطاعات (الزراعية – الصناعية – الخدمية) وذلك من خلال القضاء على كل ما يعوق دخول تلك الاستثمارات إلى الاسواق العراقية.

لقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها في مأزق عندما اقدمت على الاعلان عن سياسة التحول السريع في ظل غياب المشاركة الفاعلة والحقيقية لكافة اطياف المجتمع العراقي عند رسم معالم السياسات الاقتصادية ودور الدولة في ادارة الاقتصاد مستقبلاً حيث ان الفشل هذا ناشئ اساساً من انه لم يكن في حساباتها وخططها ما ستقوم به بعد انتهاء الحرب لان جل اهتمامها كان قد انصب باتجاه اسقاط النظام

السياسي (باعتباره يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الامريكي) من وجهة نظرها وهو ما عبر عنه الرئيس الامريكي جورج بوش في العديد من خطاباته، ومن هنا وجدت سلطة الاحتلال انها امام حالة يصعب معها الاستمرار بالنهج الانفرادي وانها بحاجة إلى اعادة تفعيل للعديد من المفاهيم التي كانت غائبة عن المجتمع العراقي لمدة طويلة من الزمن كونه كان محكوماً بنظام شمولي مركزي يتحكم في كافة الموارد المادية وحتى البشرية، فليس بالجديد على العراق وجود المجتمع الزاهر فمنذ الحكم العثماني والانتداب البريطاني وفترة العهد الملكي تمتع ذلك المجتمع بحقوق المواطنة وبعيداً عن التقسيم الطائفي والعرقي[34]، الا ان الحاجة لإعادة تفعيل تلك المفاهيم كان ضرورياً لخصوصية الوضع السابق كما اسلفنا وفي تأثيرها على العملية الديمقراطية في العراق فكان لابد اولاً من العمل باتجاه ارساء اسس الديمقراطية وعلى كافة المستويات وفي كافة المجالات بما يعزز من ديمقراطية السوق من خلال فسح المجال امام المشاركة الجماهيرية الواسعة في عملية صنع القرار واعطاء قدراً من حرية التعبير عن الرأي ومحاولة اكتساب عادات الاخذ والعطاء والقبول بالحلول الوسط والتفاعل الانساني التعاوني، وتجلت البداية او ما يسمى بالمرحلة الاولى من الاسفل في محاولة انشاء المجالس البلدية لملىء الفراغ وللتشجيع نحو القيادة الديمقراطية والا دارة الذاتية حتى في المناطق الاكثر تعدداً من ناحية العرق او الثقافة والمرحلة الثانية في محاولة اصلاح البيروقراطية وتحديث المؤسسات الحكومية من خلال انشاء العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع المدني تتولى قضايا حقوق الانسان والبيئة وشؤون المرأة ومحاربة الفساد لإثبات الدعم في عملية التحول السياسي والاقتصادي، اما المرحلة الثالثة فتمثلت في محاولة تشكيل مجلس الحكم الانتقالي ككيان سياسي اولي يقتسم السلطة مع الادارة الامريكية وليكون له دور في انشاء قواعد الوضع السياسي والاقتصادي المستقبلي في العراق[35].

ان ما تحقق ضئيل على هذا الصعيد وساده العنف واكتنفته الاخطاء وبثمن مكلف وهو سيستمر يتعثر كما يبدو من المعطيات المتاحة.

ب–النهج الداعم لاقتصاد السوق:

ان عمليات التحول السياسي والاقتصادي في العراق لابد لها ان تواجه حالة من الصراع ما بين المعايير الثقافية السائدة في ظل النظام المركزي وتلك المصاحبة للتحولات الليبرالية وبالتالي فأن مستقبل عمليات الاصلاح في العراق ستتوقف بالدرجة الاساس على الكيفية التي من خلالها سيتم ادارة ذلك الصراع والتي تتطلب تفعيل المشاركة الحقيقية لشرائح المجتمع عموماً وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والتي تتطلب ارساء اسس عملية للديمقراطية[36].

ان المهمة في العراق لن تكون سهلة وتحتاج إلى وقت طويل وجهد شاق ولكنها ليست بالمستحيلة لأن لا أحد يستطيع وقف عجلة التحديث، كما ان جذور العملية الديمقراطية هي بالأساس ثقافية اكثر منها آليات

مطلوب تطبيقها ولكن هذه النقطة بالذات قد تمثل عقبة امام التحول الديمقراطي في العراق كون المجتمع تحكمه الولاءات الدينية والقبلية والسياسية وشكل الاقتصاد السياسي يتمتع بدرجة من المحسوبية والبيروقراطية مما يتطلب بذل الكثير من الجهد في هذا المحور بالتحديد لذلك يكون من الضروري التأكيد على ما قاله (روبرت دال) في تناوله للعلاقة ما بين الديمقراطية والتحرر الاقتصادي من حيث ان اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية في حاجة إلى بعضهما البعض اذ كلاهما يشتركان في الحد من السلطة المطلقة للدولة، كما ان اقتصاد السوق يساعد اكثر من غيره على تحقيق التنمية من خلال توجيه جزءاً من الايراد العام المتولد إلى قطاعات التعليم والصحة وفي زيادة درجة الاتصال الاجتماعي وسهولة تبادل المعلومات بما يزيد من درجة الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى المواطنين وبما يشكل استثماراً حقيقياً في البشر، بمعنى ادق توفير الدعائم الرئيسة للتنمية بوصف الانسان هو صانع للتنمية وهدفها في الوقت نفسه مما يجعل المواطنين يتمسكون بالديمقراطية اذا كانت متواجدة وينادون بها اذا كانت غائبه[37].

بالمقابل فأن التأثير الايجابي للتنمية الاقتصادية على الديمقراطية يظهر من خلال ما تعكسه معدلات النمو الاقتصادي في زيادة الدخل القومي بما يحقق الامن الاقتصادي للمجتمع ويحد من الصراع الطبقي فيه وبما يطمئن الطبقات العليا من الشرائح الاقتصادية – الاجتماعية في ان الشرائح الدنيا لا تشكل خطراً عليها بما يمكنها في نفس الوقت من بلورة رؤى سياسية مشتركة، كما ان الوفورات المالية التي تحققها التنمية الاقتصادية تزيد من ثقل ونسبة الطبقة الوسطى في المجتمع والتي تضفي بدورها طابعاً وسطياً على التنافس او الاختلاف السياسي عن طريق مساندة الاحزاب الديمقراطية المعتدلة وفي التخلي عن الجماعات الراديكالية فضلاً عن ان بلوغ حد الكفاية في الثروات المالية الناتجة عن التنمية يمكن ان يوسع من هامش الاختيارات امام الطبقة العاملة بحيث تصبح لديها امكانية في استخدام وسائل الضغط السلمية للحصول على الحقوق دون الحاجة إلى التطرف والعنف مقابل التقليل من امكانية السلطة في استخدام البطش في مواجهة هؤلاء والمحافظة على الاستقرار، في حين يؤدي احتكار السلطة لمقدرات الثروة وتوزيعها بالشكل الذي يفتقر للعدالة الى تدني معدلات النمو وإلى تحويل شرائح واسعة من المجتمع إلى مجرد رعاع بما يضعف من حالة الشعور بالمواطنة والذي هو الرافد الاساسي الذي يغذي الديمقراطية ويحافظ عليها[38].

ومما تقدم فأن على راسمي السياسة الاقتصادية في العراق الأخذ بنظر الاعتبار تلك المنافع المتبادلة ما بين الديمقراطية واقتصاد السوق بالطريقة التي تدفعهم للعمل باتجاه تحقيق الديمقراطية وعدم تجاهل هذا الارتباط منطلقين من نقطة اساسية هي ان الاقتصاد كبنية وعمليات واجراءات يؤثر على الديمقراطية من عدة زوايا اهمها ما يتعلق بتأثير الانجاز الاقتصادي في العملية الانتخابية فهنالك اعتقاد في ان التركيز على الجانب الاقتصادي يمثل جواز مرور للأحزاب في العملية الانتخابية لان الجماهير تصوت لصالح من يحقق لها درجة

افضل من الرخاء الاقتصادي، كما ان الاقتصاد يستخدم اداة لتشجيع الديمقراطية على صعيد العلاقات الدولية في ان الدول الديمقراطية والمؤسسات المالية الدولية المانحة تهدد الدول غير الديمقراطية بقطع المعونات الاقتصادية او في فرض العقوبات حتى تتخذ خطوات باتجاه الديمقراطية او ايجابياً عن طريق زيادة المعوقات الاقتصادية، كما ان للعولمة الاقتصادية الاثر البارز في دفع مجتمعات ذات نظم تسلطية شمولية إلى ان تصبح ديمقراطية من خلال ما يحدثه اثر التجارة الدولية على التحالفات السياسية وبالتالي توفير قدر من المناخ السياسي الذي يضمن مواصلة وزيادة التجارة الدولية، لذلك فقد بات من الواضح تأثير المنفعة المتبادلة (الديمقراطية والتنمية الاقتصادية) في جعل الدول الديمقراطية تتجه إلى ان تكون اكثر رخاء من الدول التي تفتقر إلى ذلك وذات نظم تسلطية والتي تكون في الغالب فقيرة وهذه الصورة[39].

المطلب الثاني: مستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق

يبدو ان النصائح التي قدمت الى العراق بعد التغيير من قبل بعض الدول الكبرى والمنظمات الدولية المتمثلة بضرورة الاصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بإشاعة ثقافة السوق والترويج للفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد يتطلب حتمية الانسحاب الكامل للدولة من النشاط الاقتصادي والابقاء على ما يسمى بحكومة الحد الادنى كبديل عن التخطيط والتوجيه المركزي والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي كما في السابق، الا ان تحقيق ذلك وبسرعه سيزيد من حدة المشكلات الاقتصادية والمعيشية في العراق ويؤدي إلى المزيد من الخلل في الادارة وتراجع مستوى الاداء الحكومي والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم الامر الذي يستدعي البحث عن مخرج لتلك الازمات في عدم الاخذ بتوصيات المنظمات والدول الكبرى ولكن من خلال اعادة النظر في العلاقة بين الدولة والسوق وفي جعلها علاقة تكاملية بدلا من كونها تنافسية وفي اعطاء المزيد لدور الدولة في الاتجاه الرقابي والتنظيمي وبالشكل الذي يحقق انسجاماً اكثر مع فلسفة السوق الحر وتوزيعاً كفؤاً للموارد وتحسين فرص المنافسة والازدهار الاقتصادي.

لقد تباينت درجة استجابة الكثير من الدول التي سبقت العراق باتجاه اقتصاد السوق للتغيير الحاصل في دور الدولة من حيث نهج التغيير وطبيعته والهدف منه وفي الاليات والبدائل المؤسسية اللازمة لتحقيق ذلك فضلاً عن السرعة وتوقيت التنفيذ، فهنالك دول أبقت على نهج الانسحاب الكامل للدولة من السوق دعماً للمنافسة على الصعيد القومي، في حين ان دولاً اخرى استهدفت دعم المنافسة في اسواق محدده وان دولاً اخرى اعتمدت النهج القائم على المركزية في التخطيط والتنفيذ والرقابة، وقسم آخر اعتمد على اللامركزية في التنفيذ، في حين فضل عدد من الدول الانسحاب التدريجي مع اعطاء قدر اكبر من المرونة للمراقبة[40].

ويبقى السؤال المهم: ما هو البديل المؤسسي اللازم للتحول في العراق من دور الدولة المركزي إلى الدور الداعم

لآليات السوق الحر والمنافسة في ظل بيئة اقتصادية محلية اتسمت بتراكم القواعد والاجراءات الحاكمة للحياة الاقتصادية طوال عقود من الزمن نتيجة لسيادة استراتيجيات التنمية القائمة على الذات والمستندة الى سياسة احلال الواردات والتي باتت لا تتلاءم وطبيعة المرحلة القادمة التي يشهدها الاقتصاد العراقي في التحول نحو اقتصاد السوق[41].

الخاتمة:

وصلت الدراسات السابقة إلى أن صندوق النقد الدولي لعب دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، وذلك من خلال توفير الدعم المالي اللازم للحكومة العراقية وتوجيهها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية. وقد أسفرت هذه الإصلاحات عن تحسين الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد، إذ تم تحسين إدارة المالية العامة وتحسين البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات. ومع ذلك، فإن هناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، والتي تتطلب مزيداً من الجهود لتحقيق النمو المستدام وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ولذلك يجب على الحكومة العراقية العمل على تنفيذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والتدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. في النهاية، فإن دور صندوق النقد الدولي في توجيه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، يعكس أهمية التعاون الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدول، ويؤكد على أهمية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والتدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

اما اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث فهي:

1. يتسم الاقتصاد العراقي بتخلف النظام المالي وضعف وهشاشة الأجهزة المصرفية التي كانت يسيطر عليها القطاع العام، مما عرقلة من أي جهود للنهوض بالواقع الاقتصادي.
2. لا توجد رؤية سياسة اقتصادية واضحة ينتهجها العراق لحل المشاكل السياسية والاقتصادية التي يعاني منها ولم يتم تحديد أي أسلوب يعتمد في تنفيذ الاصلاح في العراق الدفعة القوية أو من خلال التحول التدريجي في مسار الاصلاح الاقتصادي في العراق.

اما اهم التوصيات التي توصل اليها البحث:

1. اتخاذ الخطوات الكفيلة من قبل الحكومة من اجل القضاء على الفساد الإداري والمالي الذي ينهش بموارد البلد عن طريق تقوية الجهات الرقابية والقضائية وفي مقدمتها ديوان الرقابة المالية الاتحادي، عن طريق تشريع قوانين خاصة تمنحها صلاحيات تنفيذية للحد من عمليات الفساد ومحاسبة المفسدين كونها تشكل عائقا بوجه الإصلاح الاقتصادي.

2. وجوب اشراك الكفاءات الاقتصادية الوطنية في المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية وتحديدا صندوق النقد الدولي.

المصادر:

1. طه عبد الحليم. السياسة الصناعية في مواجهة إخفاق السوق. مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 2005.
2. عمار عبد الجبار موسى وميسرة عبد الرحيم يوسف، التضخم في الاقتصاد العراقي لعام 2008 دراسة تحليلية. وزارة المالية العراقية. الدائرة الاقتصادية. 2008.
3. سرمد النجار، تحليل مديات فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية. الدائرة الاقتصادية، 2008.
4. زينب احمد القيسي وعبدالزهرة فيصل يونس، برامج الإصلاح الاقتصادي، دار ومكتبة كلكامش للطباعة والنشر، بغداد 2022.
5. اخلاص قاسم نافل وحنين عامر القرغولي، الشفافية المالية والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان النامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن 2022.
6. مظهر محمد صالح، الظواهر الاقتصادية: رؤى وتباينات، بيت الحكمة، بغداد 2021.
7. اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج الصندوق الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، ط1، 2002.
8. روبرت آ. دال، عن الديمقراطية "، ترجمة: احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2000.
9. علي عبد الله الشيخ، مدبونية العراق الخارجية الواقع والأفاق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت. المجلد (14). العدد (11). سنة 2008
10. هناء عبد الغفار السامرائي. إمكانات الإفادة من تجارب الانتقال إلى اقتصاد السوق. كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. عدد خاص. المجلد (3). العدد (8). 2005.
11. مرجريت غاريتسن دي فريس، صندوق النقد الدولي: (40) عاماً من التحدي والتغيير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جنيف، المجلد (22)، رقم (3)، سبتمبر/ ايلول / 1985.
12. سالم توفيق النجفي، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 47، السنة بيروت 2009.
13. هناء عبدالغفار السامرائي، ماهي قضية شطب الديون العراقية "، مجلة الحكمة، العدد 38، بيت الحكمة، كانون الاول. 2004.
14. والتر مكدوكال، " ماذا تحتاج الولايات المتحدة في استراتيجيتها في العراق"، ترجمة سحر الأبحر مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 87، السنة الثانية عشر، آيار، 2003.
15. عمار علي حسن، التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 135، شباط، 2004.
16. منى الجرف، البدائل المؤسسية لإعادة التوازن بين دور الدولة والاسواق في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (104)، القاهرة، آب 2005.
17. سامي فاضل عطو، حول تعددية اسعار الصرف وآثارها الاقتصادية "، ندوة تفعيل الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، بغداد، كانون الاول، 2001.
18. مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف: هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف"، ندوة تفعيل الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، بغداد، كانون الاول، 2001.
19. سلطة الائتلاف المؤقت: " الامر 38 حول فرض ضريبة اعمار العراق"، ايلول، 2003، www.CPA_Iraq.Org
20. للمزيد من الاطلاع على جداول حركة حوالات الخزينة عن طريق الموقع الالكتروني للبنك لمركزي العراقي: www.CBI.org
21. International monetary fund. mr. rodrigode rato managing director. IMF. Washington D.C. 2037. USA. februory.23.2007.
22. International monetary fund. press release NO. 05\307. December.23.2005, first ever stand-by arrangement for Iraq, Washington, USA
23. Faleh A.Jabar: "Post conflict Iraq: A Race for stability, Reconstruction, and 1.Legitimacy", Special Report, No.120, United State Institute for peace, May, 2004.

24. Georg Sorensen: "Democracy and Democratization: Processes and Prospects in changing world", West View Press, 1st Published, USA, 1993.

الهوامش:

(1) الشيخ، علي عبدالله، مديونية العراق الخارجية الواقع والأفاق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت. المجلد (14). العدد (11). سنة 2008. ص95

(2) International monetary fund. mr. rodrigode rato managing director. IMF. Washington D.C. 2037. USA. februory.23.2007. p1-4

(3) طه عبد الحليم. السياسة الصناعية في مواجهة إخفاق السوق. مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 2005. ص1

(4) الشيخ، علي عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص95

(5) International monetary fund. mr. rodrigode rato managing director. IMF. Washington D.C. 2037. USA. februory.23.2007. p1-4

(6) International monetary fund. press release NO. 05\307. December.23.2005.first ever stand-by arrangement for Iraq. Washington. USA.

(7) السامرائي، هناء عبدالغفار، إمكانات الإفادة من تجارب الانتقال إلى اقتصاد السوق. كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. عدد خاص. المجلد (3). العدد (8). 2005. ص84

(8) سرمد عباس جواد. تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق. باحث اقتصادي في وزارة المالية العراقية. الدائرة الاقتصادية. قسم السياسات الاقتصادية. 2007. ص3

(9) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. المجموعة الإحصائية. 2005. 2006. ص46

(10) البنك المركزي العراقي. التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005. ص2

11 المصدر نفسه، ص2.

(12) الشيخ، علي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص97.

(13) عمار عبد الجبار. سمات الاقتصاد العراقي للأعوام 2003-2004-2005. باحث اقتصادي وزارة المالية العراقية. الدائرة الاقتصادية. 2007. ص66

(14) عمار عبد الجبار موسى وميسرة عبد الرحيم يوسف. التضخم في الاقتصاد العراقي لعام 2008 دراسة تحليلية. وزارة المالية العراقية. الدائرة الاقتصادية. 2008. ص2

(15) المصدر السابق، ص5.

(16) مرجريت غاريتسن دي فريس، صندوق النقد الدولي: (40) عاماً من التحدي والتغيير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جنيف، المجلد (22)، رقم (3)، سبتمبر/ ايلول / 1985، ص 7.

(17) سرمد النجار. تحليل مديات فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي. وزارة المالية العراقية. الدائرة الاقتصادية. 2008. ص6

(18) زينب احمد القيسي وعبدالزهرة فيصل يونس، برامج الإصلاح الاقتصادي، دار ومكتبة كلكامش للطباعة والنشر، بغداد 2022، ص142.

(19) سالم توفيق النجفي، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 47، السنة بيروت 2009، ص36

(20) القيسي، زينب احمد، مصدر سبق ذكره، ص144.

(21) مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف: هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف"، ندوة تفعيل الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، بغداد، كانون الاول، 2001، ص36.

(22) سامي فاضل عطو، حول تعددية اسعار الصرف وآثارها الاقتصادية "، ندوة تفعيل الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، بغداد، كانون الاول، 2001، ص65.

(23) اخلاص قاسم نافل وحنين عامر القرغولي، الشفافية المالية والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان النامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن 2022، ص245.

(24) مظهر محمد صالح، الظواهر الاقتصادية: رؤى وتباينات، بيت الحكمة، بغداد 2021، ص21.

(25) سلطة الائتلاف المؤقت: " الامر 38 حول فرض ضريبة اعمار العراق"، ايلول، 2003 www.CPA_Iraq.org

(26) وزارة المالية: " قانون الدين العام رقم 94 وملحق رقم (1) المتعلق بتعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية "، جمهورية العراق، حزيران 2004.

(27) للمزيد من الاطلاع على جداول حركة حوالات الخزينة عن طريق الموقع الالكتروني للبنك لمركزي العراقي : www.CBI.org

(28) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: " مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، 2004"، مصدر سابق، ص6.

(29) السامرائي، هناء عبدالغفار، ماهي قضية شطب الديون العراقية "، مجلة الحكمة، العدد 38، بيت الحكمة، كانون الاول. 2004 ص29.

(30) السامرائي، هناء عبدالغفار، مصدر سبق ذكره، ص30.

(31) اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج الصندوق الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، ط1، 2002، ص17-21.

Faleh A.Jabar: "Post conflict Iraq: A Race for stability, Reconstruction, and 1.Legitimacy", Special Report, No.120, United State Institute for peace, May, 2004, P.4

ibid,p6. (33)

(34) والتر مكدوكال، "ماذا تحتاج الولايات المتحدة في استراتيجيتها في العراق"، ترجمة سحر الأبحر مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 87، السنة الثانية عشر، آيار، 2003، ص 4.

Faleh A.Jabar,op,cit, P.5-7. (35)

(36) عمار علي حسن، التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 135، شباط، 2004، ص2.

(37) روبرت آ. دال، عن الديمقراطية "، ترجمة: احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2000، ص151.

(38) Georg Sorensen: "Democracy and Democratization: Processes and Prospects in changing world", West View Press, 1st Published, USA, 1993, P.64.

(39) عمار علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص5.

(40) الجرف، منى، البدائل المؤسسية لإعادة التوازن بين دور الدولة والاسواق في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (104)، القاهرة، آب 2005، ص 3.

(41) الغضبان، ثامر، مصدر سبق ذكره، ص58.